

الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية

" الإستفادة من التجربة التركية "

د. بزارية امحمد

جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة

bazeria70@hotmail.fr

المخلص :

يعد القطاع الصناعي الركيزة الأساسية في التنمية و النمو الإقتصادي لمختلف الإقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء ، و قد أولت الدولة الجزائرية الإهتمام الكبير لهذا القطاع منذ بدأ عملية الإصلاحات الإقتصادية ، إلا أن القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال يحقق النتائج دون المستوى المطلوب ربما لتأثره ببعض العوامل التي تكون قد أثرت عليه بشكل أو بآخر كتحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى زيادة حجم الإستيراد الأمر الذي أثر كثيرا على أداء القطاع في السنوات الأخيرة ، و تقضي المرحلة القادمة إلى إعادة النظر في الأهداف و السياسات التي من شأنها أن تسهم في تطوير القطاع الصناعي و تنميته ليحتل مركزاً متميزاً في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية ، و يهدف هذا البحث إلى تحليل أداء القطاع الصناعي في الجزائر في محاولة لإيجاد بعض الحلول و الخيارات لتنميته مقارنة بما هو معمول به في دول ناشئة كتركيا

Le secteur industriel est le principal pilier dans le développement économique des différents pays soit les pays avancés ou les pays en développement, l'algerie a accordé une grande attention à ce secteur depuis le début du processus de réforme économique, mais ce secteur en Algérie atteint encore des résultats inférieurs au niveau requis, ça ce peut être influencé par certains facteurs qui l'ont affecté d'une manière ou d'une autre comme la libéralisation du commerce extérieur, qui a conduit à une augmentation du volume des importations qui a eu un impact considérable sur la performance du secteur au cours des dernières années, la prochaine période exige à reconsidérer les objectifs et les politiques qui contribueront au développement du secteur industriel pour occuper une meilleure place dans le cadre des travaux en vue de parvenir à un développement économique, et cette recherche vise à analyser la performance du secteur industriel en Algérie pour tenter de trouver des solutions pour le développer par rapport à ce qui se passe dans les pays émergents comme la Turquie

واقع القطاع الصناعي في الجزائر :

الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي تحتل فيه المحروقات (البتروول و الغاز) الجزء الأكبر من إيرادات الدولة و الأغلبية في تكوين الصادرات وهو بإفتتاحه على العالم الخارجي يتأثر بشدة بتقلبات الأسعار العالمية لهذين الموردين ، و يترتب على ذلك تأثر الخطط التنموية و الميزانية العامة للدولة بإيرادات هذين الموردين بشكل كبير ،متبوع بتأثر القطاعات الإقتصادية الرئيسية و خاصة القطاع الصناعي بشقيه الإستخراجي و التحويلي بتغيرات الأسعار العالمية للمحروقات

1-مميزات القطاع الصناعي الجزائري :

منذ سنوات كان الإنتاج الصناعي الجزائري موجه للسوق المحلية فقط ، لكن مع إنتهاج الدولة لسياسة تحررية أعطت للقطاع الخاص الجزائري دور في التنمية الإقتصادية عبر مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية دفعت بهذا القطاع للولوج بقوة في الإقتصاد الوطني مما ساهم و بشكل كبير في إعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي ، و كانت الصناعة الجزائرية تتميز بـ:

- قدرات إنتاج هائلة بدون إستغلال نتيجة لعوامل عدة من بينها عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.مما ساهم في ضعف الأداء و إنخفاض الإنتاجية الصناعية
- ضعف معدلات النمو مرده بشكل كبير إلى ضعف تنافسية القطاع نتيجة لسياسة الحماية الشبه مطلقة المعتمدة سابقا و إنحصار عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي
- -ساهمت التكنولوجيا المستوردة و الغير حديثة إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج في هذا القطاع مما ساهم في ضعف نوعية منتوجاته.
- تقادم معدات الإنتاج لكثير من المصانع الجزائرية .
- عدم الإهتمام بمستوى جودة المنتوجات و بتحقيق جودة الأداء
- ضعف مستوى الكفاءة و الخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين و متطلبات السوق

2-الإصلاحات الإقتصادية و دورها في تفعيل دور القطاع الصناعي في كل من الجزائر و تركيا :

2-1- الإصلاح الإقتصادي في الجزائر:

في أوائل الثمانينات شرعت الجزائر في مسار للتعديل الهيكلي للقطاع العمومي من خلال تحويل كبريات المركبات و الشركات إلى أحجام متوسطة متخصصة مهنيًا نظرا لضعف أداء هذه الإستراتيجية المعتمدة على الصناعات الكبيرة ، و قد ترافق هذا التعديل الهيكلي مع التطهير المالي للمؤسسات ، كما قامت الدولة بإصلاحات مست أنظمة التسيير و إعادة تنظيم المؤسسات من خلال مرورها إلى دور الاستقلالية سنة 1989 و هو ما أدى إلى إنشاء المؤسسات ذات الأسهم، كما تنازلت الدولة عن تسيير المؤسسات العمومية الإقتصادية و الذي شرع فيه سنة 1988 و تواصل سنة 1995 مع إصدار الاوامر المتعلقة بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة بالاضافة إلى الأمر المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية الإقتصادية،ودخلت سياسة الخوصصة التي إعتدتها السلطات العمومية منذ 1995 حيز التنفيذ، مع إصدار الأمر 01-04 لسنة 2001 ونصوصه التطبيقية. ويرجع سبب اللجوء للخوصصة إلى عدم نجاعة وفعالية هذا القطاع، وظهوره بصفة سلبية بعد إنخفاض أسعار البترول، وتدهور وضعيته، مما شكل عبئًا كبيرًا على ميزانية الدولة، في الوقت الذي كان فيه من الواجب أن يكون مصدرا للتمويل وتنمية الإقتصاد الوطني .كما

شرح في إعادة التأهيل لتحسين مناخ المؤسسات على مستوى الملكية الصناعية، ووضع إتفاقيات الإعتراف المتبادل مع الدول الأوروبية بوجه خاص، فيما يمس النوعية والتقييس والقياس وخاصة خدمات الدعم التقني والتكنولوجي الخاصة بالمحيط الآني للمؤسسات ، و قد إعتمدت الحكومة الجزائرية عدة إستراتيجيات صناعية في سبيل تطوير القطاع الصناعي أخرها الإستراتيجية الصناعية الجديدة في سنة 2007 و التي هدفت إلى إعادة الاعتبار للنسيج الصناعي الجزائري الذي أهمل تماما ،وكانت المحاور الكبرى لهذه الإستراتيجية تتمثل في تعزيز القدرة الصناعية الوطنية بتحفيز المؤسسات الخاصة على المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية، من خلال إنشاء سياسات عمومية لدعم ترقية وتحديث هذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والتسييرية، بالإضافة الى تكوين الموارد البشرية ، منح التسهيلات على شكل تفضيل وطني ممنوح للشركات لاختراق السوق؛ إنشاء وتطوير هيكل تسهيلية مختلفة لدعم المؤسسات الصناعية.

الجدول 1 : وضعية الإنتاج الصناعي الجزائري قبل الإصلاح

2001	2000	99	98	97	96	95	94	93	92	91	
-0,6	-2,3	-1,5	5,2	-7,2	-8,6	-0,5	-8,5	-1,5	-2,5	-0,7	تطور الإنتاج الصناعي (%)

Source: Conseil National Economique et Social, Rapports sur la Conjoncture Economique et Sociale, 1991-2001.

من الجدول نلاحظ الوضعية السيئة التي كان يعيشها القطاع الصناعي قبل بداية حوصصة المؤسسات العمومية التي ظلت تمارس أنشطتها الإقتصادية بعيدة عن الكفاءة الإنتاجية ، و قد كان من نتائج التسيير السيئ للمؤسسات العمومية تسجيل الإنتاج الصناعي لمعدلات سالبة على طول المدة من 91-2001 أي قبل بداية تطبيق الهيكلة الصناعية و حتى بعد تطبيقها

2-2-الإصلاح الإقتصادي في تركيا

بعد الأزمة الحادة التي مرت بها تركيا سنة 1977 إضطرت الحكومة التركية في سنة 82-1983 لإتخاذ سياسة تقوم على تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد ، و رفع القيود على الإستيراد ، و تبسيط إجراءات التصدير ، و تشجيع الاستثمار الأجنبي ، وإعتماد سياسة حرية السوق ،وأصبح النظام المالي والسياسة المالية المحكمة يمثلان الركائز الأساسية التي تدعم برنامج تركيا الاقتصادي، وقد أسهما بصورة جوهرية في خفض معدلات التضخم، إلى جانب قوة الأداء التنموي وفضلاً عن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، طبقت تركيا جدول أعمال شاملاً وبعيد المدى للإصلاحات الهيكلية وقد حققت تركيا نجاحاً ملحوظاً مقارنة بتجارب الدول الأخرى، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى سرعتها في تطبيق التغييرات الهيكلية والمؤسسية، وأسهمت الإصلاحات على سهولة الوصول إلى رؤوس الأموال الأجنبية التي تعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي في تركيا ، كما أن تجارة السلع الصناعية قد حررت بشكل ملحوظ ، بالإضافة إلى تعزيز القطاع المالي و أصبح يشكل الدعامة الأساسية لجميع القطاعات الإقتصادية في تركيا و خاصة القطاع الصناعي ، و قد إرتكز برنامج الإصلاح في تركيا على إستراتيجية " التجارة المتفتحة على الخارج " ، وكان

للسياسات المتبعة كجزء من برنامج الإستقرار الإقتصادي و التعديل الهيكلي و ما صاحبها من تغيرات مؤسسية و قانونية إنعكاسات بعيدة المدى على عملية التنمية الإقتصادية في تركيا ، فقد كان البرنامج نقطة تحول كبرى بعيدا عن نظام التصنيع على أساس إستبدال الواردات و بداية لترسيخ نظام جديد يعتمد على إستراتيجية النمو المنفتح على الخارج و المرتكز على التصدير ، و تمشيا مع نظرية الإصلاحات أخذت تركيا بتخصيص شركات القطاع العام سنة 1985 مقترنة بتنظيمات تشريعية عديدة للتغلب على المشاكل التي ظهرت أثناء تطبيق برنامج الخصخصة وقد بلغ ربع عمليات الخصخصة حتى نهاية سنة 2008 حوالي 36 مليار دولار أمريكي ، و إنتقل هذا الرقم إلى 42 مليار دولار في منتصف سنة 2011 ، وقد أدى ذلك إلى خلق فرص للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما حرر رأسمال للحكومة من أجل إستثماره في قطاعات جديدة ، وإستهدفت الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها على تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي ، مع تحسين كفاءة القطاع المالي وقدرته على التكيف و أخيراً ترسيخ نظام التأمينات الإجتماعية ليقوم على أساس أقوى ، و كان من نتائج هذه الإصلاحات والتي كان لتفعيل قطاع الصناعة حيزاً بارزاً فيها إلى تحقيق الإقتصاد التركي معدلات مذهلة أجمرت معظم الدول والمراقبين طوال الأعوام التي تلت الأزمة الحادة التي تعرض لها في العام 2001. و كانت أهم تلك المعدلات :

✓ قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي 2002-2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ 6.8%.

✓ إرتفعت نسبة النمو في تركيا إلى 7.3% في الأعوام ما بين 2003-2007، وإلى معدل 6% في العامين 2008-2009، ووصلت إلى 9.2% في 2011، بينما كانت النسبة 2.6% منذ العام 1993 وحتى العام 2002.

✓ أصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الأوروبي، وأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين G-20 ، وذلك بعد أن كان الاقتصاد التركي في العام 2002 يأتي في المرتبة السادسة والعشرين.

✓ أثبتت المنتجات التركية قدرتها على منافسة دول كبيرة من خلال جغرافيتها التي تتوسط القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتفتح على العالم.

✓ زادت صادرات الدولة من 30 مليار إلى 130 مليار دولار خلال خمس سنوات، ووصلت إلى 103 مليار أورو سنة 2011 ما يقارب 18,2% وتنوّعت أسواق صادراتها، حيث تعتمد الصادرات التركية بشكل خاص، على المنتجات الصناعية، وتباع نصف الصادرات التركية إلى أسواق الدول الأوروبية الأكثر تطوّراً، وبيع النصف الآخر إلى أكثر من 180 دولة من دول العالم الأخرى.

✓ كما سجل القطاع الصناعي نمواً هائلاً بعد عمليات التحرير الاقتصادي وارتقى مستوى الإنتاج في هذا القطاع إلى المعايير العالمية. كما حققت تركيا تحسناً كبيراً في العلاقات الاقتصادية والتجارية إقليمياً وعالمياً وشهدت الشركات التركية نمواً استثنائياً من خلال توسّعها في مختلف أسواق العالم.

2-3- مقارنة أثر تطبيق سياسات و برامج الخصخصة على القطاع الصناعي في الدولتين :

ويمكن تحديد ملامح التعديلات والتكييف والإصلاح في القطاع الصناعي الجزائري و التركي من خلال نتائج تطبيق سياسات الإصلاح على تطور هذا القطاع :

أ-معدل النمو: رغم الجهود المبذولة في سبيل تطوير القطاع الصناعي الجزائري و تكلفة الإصلاحات التي باشرتها الدولة الجزائر مطلع التسعينات في سبيل إعطاء دفع أكبر لهذا القطاع الحساس إلا أن الإحصائيات و الأرقام التي توفرها الهيئات المختصة في الجزائر مازالت تكشف عن الوضعية المزرية التي مازال يتخبط فيها القطاع الصناعي الجزائري (خارج قطاع المحروقات) فالجدول التالي يوضح تطور معدل نمو القطاع الصناعي في الدولتين

الجدول 2: يمثل معدل نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة من 2000 – 2012

السنة	2000	2002	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2012
معدل نمو القطاع الصناعي العمومي	1,7	1,1	0,4	1,6	0,3-	1,9	1,1	-2,5	1,6
القطاع الصناعي الخاص	5,3	6,6	2,5	-	2,1	3,1	3,4	4,1	-
سرعة النمو الصناعي في تركيا %	98,4	111,4	127	122,5	109,2	111,6	81,3	121,4	99,4

المصدر :- الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر ، - مركز الإحصاء التركي www.turkstat.gov.tr

إن تحقيق معدلات نمو حقيقية و مستدامة في أي بلد يعتمد على أداء القطاع الصناعي ، و في الجزائر و حسب الجدول السابق الذي يوضح ركود هذا القطاع حيث ظل يسجل معدلات نمو سلبية حتى بعد الإصلاح الإقتصادي رغم الإمكانات المالية المسخرة من طرف الدولة خلال عشرينيتين من الزمن وهي صورة في إعتقادنا تتناقض والطموحات والأهداف الكبيرة التي تسعى الجزائر لتجسيدها وبالخصوص على المستوى الخارجي عن طريق الرفع من صادرات خارج المحروقات، وإن هذا التراجع المستمر منذ بداية الثمانينيات للصناعة يظهر من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام التي لم تتجاوز 8% خلال في سنة 2000 و 5% فقط سنة 2010 ، بينما لم يتجاوز معدل نمو القطاع الصناعي العمومي في الفترة الممتدة بين 2000-2010 في المتوسط نسبة 1,9% بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو يساوي 4,12% كمتوسط خلال نفس الفترة

ب -مؤشر القيمة المضافة :عرف مؤشر القيمة المضافة في القطاع الصناعي تذبذب واضح في المعدل منذ سنة 1998، و قد شهدت سنة 2004 أحسن نسبة مساهمة إذ بلغت 11,5 % من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات ، ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي، وإلى فقدان الصناعة العمومية من حصصها في السوق.

الجدول 3: يمثل مساهمة القطاع الصناعي الجزائري و التركي في القيمة المضافة %

السنة	1998	2000	2002	2004	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع الصناعي الجزائري *	9,7	13	12,7	11,5	10,1	9,6	9,3	8,7	7,9	
القطاع الصناعي التركي	27,5	24,2	23,21	22,98	22,16	21,95	21,0	21,74	22,40	21,90

*خارج قطاع المحروقات

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ، الحسابات الإقتصادية من 2000-2011

- مركز الإحصاء التركي www.turkstat.gov.tr

لكن بعد هذه الفترة تراجعت قيمة الثروة الناتجة عن القطاع الصناعي الجزائري على الرغم من أن الخيارات الصناعية لا تزال قائمة من سنوات الستينات و السبعينات من القرن الماضي ، و تعتبر أزمة الصناعات التحويلية ناتجة عن القطاع العمومي الذي أصبح يعاني من مشاكل عدة التي أدى إلى ضعف إستثماراته التي عرفت تراجعا إذ سجلت مانسبته 16% سنة 2004 و هو ما يبرهنه تراجع معدل إستعمال الإمكانات الإنتاجية المتوفرة التي سجلت مستويات دنيا ، بالمقابل نجد أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تركيا في القيمة المضافة فاقت 21% خلال جميع سنوات الدراسة نتيجة إعتماها على الحوافز المالية و الضريبية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية و المحلية إلى الصناعات الموجهة نحو التصدير و خاصة إنتاج الملابس و أدت أشكال مختلفة من العلاقات بين قطاع الأعمال و الحكومة إلى تطوير مستوى الصناعة و إنشاء التجمعات الصناعية مما ساهم في خلق القيمة المضافة في الإقتصاد

4-تطور مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل :

يعتبر القطاع الصناعي في الكثير من الإقتصاديات العالمية القطاع الرائد و الأساس في إستعاب اليد العاملة ، إلا أنه في الجزائر ما زال هذا القطاع لم يكن له الدور البارز في إستعاب اليد العاملة ، و بذلك بقيت مساهمته في التشغيل منخفضة و غير مستقرة ، و هذا راجع إلى التسريح الجماعي الذي طال العمال نتيجة تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي حيث لم تتجاوز هذه النسبة معدل 14 % في كل الأوقات تستوعب الصناعة (باستثناء قطاع الانشاءات) 20% من الأيدي العاملة في تركيا في سنة 2000 لتصبح 28,1% في 2012 و توفر الصناعة في تركيا اليد العاملة الشابة و المؤهلة حيث تشير الإحصائيات أن 10% من اليد العاملة هي ذات مستوى جامعي و 20% لها شهادات بكالوريا

الجدول 4: يمثل نسبة مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل 2001-2010

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	13,82	12,03	13,60	13,2	14,2	12,0	12,5	12,6	11,7	10,9	12,8	-
تركيا	-	-	-	-	21,9	21,8	22	20,3	21,1	20,8	21,3	21,4

المصدر : حسين رحيم ، سياسات التشغيل في الجزائر "تحليل و تقييم " مجلة بحوث إقتصادية عربية ،

العددان 61-62 شتاء ربيع 2013

المركز الإحصائي التركي www.turkstat.gov.tr

يلاحظ من الجدول أن مساهمة القطاع في التشغيل في الجزائر ضعيف مقارنة بتركيا ، حيث لم يتعدى نسبة 13% فبالإضافة إلى السبب السابق هناك سبب تراجع عدد المؤسسات في الجزائر ، إذ يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و التي تشكل القسم الأكبر من عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر تراجعا كبيرا في السنوات الأخيرة ، و لم تحقق السياسات المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة في الوصول إلى الأهداف المسطرة و المتمثلة في بلوغ مستويات قياسية في عدد المؤسسات و يرجع السبب في هذا الشأن إلى هيمنة نشاط الإستيراد على الفعل الإقتصادي ، بالإضافة إلى ضعف هامش الربح في القطاع الصناعي و الإنتاجي على وجه عام و هو مآدى إلى تراجع عدد المؤسسات النشطة في الإقتصاد ككل (تسجل الجزائر أعلى معدل لوفيات المؤسسات في العالم بمتوسط في حدود 30 ألف مؤسسة سنويا في جميع النشاطات)

في المقابل نجد أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في تركيا و على الرغم من التدبذب الضعيف الملاحظ عبر السنوات إلا أنه يسجل أعلى المعدلات نتيجة إتاحة الدولة التركية ظروف إقتصادية شجعت قطاع البناء و صناعة

الأثاث و المنسوجات و الأغذية و السيارات و جميعها قطاعات ذات قدرة عالية على إستيعاب القوة العاملة ، و هكذا تحولت سلة الصادرات التركية إلى المنتوجات التي تتطلب قدرا أكبر من التصنيع و مستوى أعلى من التكنولوجيا و تستوعب أعدادا كبيرة من القوى العاملة الماهرة

5-تطور الإنتاج الصناعي : بفضل السياسات الإقتصادية المعتمدة في الوقت المناسب لأساسيات الإقتصاد الكلي الصلبة و التي نتج عنها زيادة في التدفقات الإستثمارية ، و إنخفاض أسعار الفائدة و زيادة الإقراض للقطاعات الإقتصادية شهد القطاع الصناعي نمو ملحوظا بعد الأزمة الإقتصادية 2008 ، أي في سنة 2010 و الذي ساهم بشكل كبير في نمو الناتج المحلي ، و مع كل هذه التطورات الإيجابية إرتفع الإقتصاد التركي إلى رتبة الإقتصاديات الأسرع نمواً في 2010 ، كما شهد القطاع نموا قويا خلال سنة 2011 بمعدل قدره 10,4%

الجدول 5 : مقارنة تطور الإنتاج الصناعي في كل من تركيا و الجزائر

	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
تركيا	4,8	19	25	20-	1-	11,02	8,2	4,9	
الجزائر	1-	5,8-	2,7	0,2	4-	1,8	3,7	1,6	

المصدر: www.tradingeconomics.com/turkey/industriel

لكن بعد سنة 2007 شهد القطاع تحقيق معدلات سلبية سببه الإنخفاض في الطلب العالمي على الصادرات التركية بعد أزمة سنة 2008 ، بالمقابل نجد أن تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر لازال يسجل معدلات ضعيفة مقارنة بتركيا رغم أن الصناعة الوطنية تزخر بإمكانات كبيرة لم تستغل كفاية نظرا للمشاكل العديدة المتعلقة بالتمسير و الابتكار و التنافسية على مستوى الأسواق و إنفتاح الإقتصاد

6-التصدير : إن نجاح خطة التحول الإقتصادي من إقتصاد زراعي متخلف يعتمد على تصدير المنتجات الأولية إلى إقتصاد تحتل فيه الصناعة الأولية الأولى كان السبب وراء التقدم الإقتصادي الذي شهدته تركيا، وهكذا نجحت هذه الأخيرة في تأسيس قاعدة صناعية قوية ساعدتها في إنتاج سلع متطورة للتصدير وهي نفس الاستراتيجية التي أسست عليها دول أخرى أوروبية نجحها الإقتصاد و الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية. وهنا يقول الخبراء الإقتصاد إن تركيا إستفادت كثيرا من التجربة الأوروبية، ليس فقط في نقل التكنولوجيا ، ولكن من خلال حصة الاستثمارات التركية في الخارج ، وكان لإعتماد تركيا على إستراتيجية التصنيع و التصدير للخارج الفضل في خروجها من دائرة التخلف، فقد أصبحت أهم صادراتها في سنة 2011 من السيارات و الحديد و الصلب و الأجهزة المنزلية و الأكترونيات الأستهلاكية من الصناعات التي نمت في ظل الحماية التجارية و وصل حجم صادراتها من الصناعات التحويلية سنة 2010 مايقارب 90 مليار دولار ، كما أصبحت من أهم الدول المصدرة للصناعات عالية التكنولوجيا و في هذا الجانب مثلت المنتاجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية ما نسبته 3% من مجموع الإنتاج الصناعي ، و هو ما قيمته 1,97 مليار دولار في 2012 بينما لا تتعدى في الجزائر 2 مليون دولار في نفس السنة ، من جانب آخر إرتفعت نسبة التجارة في تركيا إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 1990 و 2010 من 32% إلى 48% في قفزة كبيرة لبلد متوسط الدخل يملك سوقاً محلية كبيرة ، و أصبح بذلك قطاع الصناعة يعد المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي بمعدل نمو فاق 106% سنوياً ، كما أصبحت الصناعات التحويلية تشكل ما قيمته 94,2% من مجموع الصادرات في سنة 2007 و إرتفعت إلى 94,8% من مجموع الصادرات في 2008 و شكلت ما نسبته 80% من مجموع الصادرات في 2010 و 80,3% في 2012.

الجدول 6: تطور الصادرات الصناعية (الصناعة التحويلية) من مجموع الصادرات في الدولتين

2012	2010	2005	2000	1990	1985	1980	
80,3	%80	%83	%82	%68	%60	%27	تركيا
0,8	%1	%1	%1	%3	%1	%0	الجزائر

Source :perspectivemonde /universitéscherbrook www.uscherbrook.ca

ويشير آخرون إلى أن الحرية الاقتصادية التي ضمنت للقطاع الخاص ممارسة نشاطه بحرية في إطار المصلحة العامة للمجتمع، وفي الوقت الذي تقوم فيه الدولة بتهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع الخاص، وتيسير الإجراءات القانونية والروتينية كدخول الاستثمارات الأجنبية مما أدى إلى تدفق استثمارات أجنبية هائلة إلى تركيا (قدر حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى تركيا في سنة 2012 حوالي 13 مليار دولار ، كما وصلت في سنة 2007 إلى 22مليار دولار منها أكثر من 4 مليارات دولار في القطاع الصناعي فقط) كان أحد الأسباب المهمة في تقدم البلاد ، فقد سمح مناخ الحرية الاقتصادية بجذب استثمارات كبيرة جلبت معها خبرة تكنولوجية راقية ساعدت خطط التصنيع التركية كثيرا في هذا المجال

2-عقبات تحد من تطوير القطاع الصناعي الجزائري مع الإستفادة من التجربة التركية :

- **مشكل وفرة العقار الصناعي :** يعتبر العقار الصناعي المادة الخام الأكثر لفتا للإنتباه، حيث أنه و منذ الإستقلال ظل تنظيمه و إستغلاله يحضى بالإهتمام على صعيد كل البرامج الإقتصادية و الحكومات المتعاقبة، كما تم إتخاذ جملة من النصوص التشريعية و التنظيمية حاولت إيجاد أفضل و أحسن الطرق لتنظيمه و استغلاله، إلا أنه و منذ التسعينات من القرن الماضي مازال العقار الصناعي يمثل أهم مشكل يواجه الإستثمار في الجزائر بالرغم من إمتلاك الجزائر مقومات سوق عقارية حقيقية ، حيث يعرف هذا الأخير تدهورا كبيرا سواء من حيث التنظيم و الذي يتم إما بنصوص تجاوزها الزمن، و إما بنصوص يغلب عليها طابع الغموض، أو من حيث التسيير بسبب ضعف هيئات تسييره ، أو من حيث الإستغلال غير العقلاني لمساحات كبيرة منه و التي تشكل في أغلبها أملاك وطنية، و غير ذلك من المسائل ذات الصلة، و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن نصف الأوعية المصنفة في خانة العقار الصناعي غير مستغلة ، فضلا عن وجود خمسمائة فضاء صناعي يتربع على مساحة إجمالية تفوق 22 ألف هكتار في حالة إهمال ، و هو ما ألقى بضلاله على أداء نحو 70 منطقة صناعية كاملة ، كان من المفروض أن تلعب هذه المنطق الصناعية و على الرغم من قلتها مقارنة بدول أخرى في تطوير و تنمية و تطوير قطاع الصناعة من خلال تشجيع الصناعات ذات الأحجام المختلفة و الإستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج و الخدمات العامة المتوفرة فيها و توسيع القاعدة الإنتاجية و كذا رفع مستوى الإقتصاد المحلي من خلال إستقطاب المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال و جلب الخبرات العلمية و الفنية... إلخ من الأهداف التي تحققت إقامة المناطق الصناعية ، و هذا ما نجده غائبا في المناطق الصناعية الموجودة في الجزائر على قلتها

المناطق الصناعية في الجزائر : " تعاني المناطق الصناعية في الجزائر من غياب سياسة خاصة بها، اذ دخلت في حالة تدهور وتحولت بعض المناطق الى تجمعات عمرانية، وتشكل خطرا بيئيا يذر بعواقب وخيمة اضافة الى هذا فان بعض المنشآت الصناعية القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة تفتقد الى خدمات عامة، كالمياه الصالحة والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، مما يظطر أصحاب المنشآت الى حل الأزمة بتهيئة هذه الخدمات بأنفسهم

و أحيانا تكون بطرق غير رسمية، الأمر الذي تسبب في تحمل تكاليف مالية باهظة. و ليس هناك أي تنوع من المناطق في الجزائر .

بالنسبة لتركيا : لا تعتبر توفر المناطق الصناعية مشكلة في تركيا حيث أن هناك ثلاث أنواع من المناطق الصناعية وهي :

-مناطق التطوير التكنولوجي (المجمعات التكنولوجية (ZDT):وهي مناطق تم تصميمها لبحث أنشطة الدعم و التطوير و جذب الإستثمارات في مجالات التقنية العالية ، و توجد في تركيا 50 منطقة من هذا النوع منها 34 في حالة عمل و الباقية (16) في حالة إنشاء

المناطق الصناعية المنظمة : تم تصميم المناطق الصناعية المنظمة بحيث تتيح للشركات العمل ضمن بيئة ملائمة للإستثمار من خلال بنية تحتية متوفرة (مثل الطرق و المياه و الغاز الطبيعي و الكهرباء و الإتصالات و معالجة النفايات و خدمات أخرى) والمرافق الاجتماعية ، و يوجد في تركيا 276 منطقة صناعية منظمة موزعة على كامل التراب التركي (80أقليم) ، من بين هذه المناطق يوجد 181 منطقة في حالة عمل و الباقية المقدرة بـ95 منطقة قيد الإنشاء في جميع أنحاء تركيا و من المزايا التي تمنحها هذه المناطق فبالإضافة إلى نظام حوافز الإستثمار في تركيا (نظام حوافز الإستثمار العام، حوافز الإستثمارات واسعة النطاق، الحوافز طبقاً للمنطقة والقطاع، حوافز التوظيف، دعم البحث والتطوير، إلخ)، يمكن للمستثمرين الذين يمارسون أنشطتهم في المناطق الصناعية المنظمة أن يتمتعوا بعدد مزايا منها إعفاء شراء الأراضي من ضريبة القيمة المضافة ،الإعفاء من ضريبة العقارات لمدة خمس سنوات تبدأ بعد تأسيس الشركة ،خفض تكاليف المياه و الغاز الطبيعي و الإتصالات

المناطق الحرة : و هي تلك المواقع الخاصة و التي تعتبر خارج منطقة الجمارك بالرغم من أنها تقع ضمن الحدود السياسية للبلاد ، و توجد بتركيا 20 منطقة حرة (منها 19 سارية العمل) تقع بالقرب من أسواق الإتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط و على مقربة من الموانئ التركية الكبيرة المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، و البحر الأسود و تتمتع بسهولة الإتصال بالطرق التجارية الدولية ، و إستمرت المناطق الحرة في خلق فرص عمل جديدة للعاملين بما يتفق مع أهداف تأسيسها حيث يقدر عدد الشركات العاملة بهذه المناطق 3619 شركة في عام 2008 يشغل بها 50641 عامل

- **مشكل التمويل** : تواجه المؤسسات الصناعية في الجزائر صعوبات في مجال الحصول على التمويل البنكي رغم ما توفره الدولة من المساعدة في هذا المجال من مؤسسات داعمة و مساعدة للحصول على التمويل البنكي مثل مؤسسات رأس مال الإستثمار ، صندوق الضمان المشترك للمخاطر ،صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.... إلخ و يرجع السبب في ذلك إلى ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط و الفضاء الإقتصادي الجديد و على الرغم أن الدولة خصصت مبالغ مالية معتبرة لإعادة تأهيل و تطوير الفروع الصناعية من خلال مخططات تطوير المؤسسات الوطنية الكبرى في صناعة الأدوية والتبغ والسيارات الصناعية، كلفت الخزينة العمومية 1205 مليار دج خلال سنوات 2002 إلى 2010، وإستفاد منه القطاع الخاص بما نسبته 57٪، إلا أن مشكل التمويل البنكي يبقى مطروح بشدة كعائق في دعم المشاريع الإستثمارية في الجزائر ،وكشف التقرير الدولي عن

حصول عملية تقييم وسر آراء لدى المتعاملين والمستثمرين الأجانب، وبيئت العملية سيطرة ثالث وصول إلى التمويل البنكي ، وعدم فعالية التسيير نتيجة البيروقراطية، وتفشي الرشوة، كأهم العوائق التي تواجه المستثمرين في الجزائر، بنسبة 19,2% و 18,4% و 16% على التوالي، أي ما مجموعه 6,53%، ثم جاءت بعدها مشاكل مثل نقص التأهيل والتكوين وسياسات الرسوم والضرائب والتضخم. و على الرغم من التحفيزات المالية التي تقوم بها الدولة أو تشجع على قيامها إلا أن هذه التشجيعات تصطدم بالتعقيدات ذات طابع مالي منها غياب و نقص شديد في التمويل طويل الأجل (غياب سوق مالية متطورة) كذلك المركزية في منح القروض و تمركز المعاملات بين البنوك و العملاء على مستوى الجزائر العاصمة (مركزية التسيير)

تمويل القطاع الصناعي في تركيا: تعتمد المؤسسات الصناعية في تركيا على القروض المدعومة من وزارة الصناعة والتجارة و هناك تعاون بين هذه الوزارة و **Halk Bank** منذ 1964 . وتشجع الوزارة القروض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة خاصة في المناطق الصناعية المحددة وتقوم مؤسسات مالية أخرى بتقديم هذه القروض خاصة بنك الإفراض الصناعي والاستثمار . وبنك التنمية **vakiflar** وأخيرا بدأت برامج لإفراض أصحاب الأعمال والمبادرين الشباب كما اتجهت الدولة إلى تقديم حوافز مادية وتسهيلات للمشاريع في مناطق أقل حظا (مثل جنوب شرق تركيا) أو في أنشطة ذات أولوية مثل الصناعات التصديرية والصناعة التي تعتمد على إقتصاد المعرفة .

- **من جهة حوافز الإستثمار :** يعتبر مناخ الإستثمار في تركيا متحرر و خاضع للإصلاحات حيث تعتبر بيئة الأعمال مشجعة على الأعمال حيث إذا قارنا الفترة الزمنية اللازمة لإنشاء مؤسسة في تركيا تقدر بـ 5 أيام لكن في الجزائر تتعدى هذه الفترة لـ 14 يوم، كما أن في تركيا أربعة برامج من حوافز الإستثمار تم إقرارها في سنة 2012 و هي كالتالي برنامج حوافز للإستثمار العام ، الإقليمي ، الإستثمار واسع النطاق ، و الإستثمار الإستراتيجي كلها تقدم أدوات دعم منها الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة، الإعفاء من الرسوم الجمركية ، دعم أقساط الضمان الإجتماعي، دعم أسعار الفائدة .. إلخ، في الجدول التالي نقارن مناخ الإستثمار في الجزائر مع تركيا من حيث مؤشر سهولة أداء الأعمال ، و يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الإقتصادية مع التركيز على القطاع الخاص و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف وضع أسس للتقييم و المقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة و النامية ، يغطي المؤشر 177 دولة شملها التقرير بيئة أداء الأعمال 2013 ، 2014

الجدول 7 : مقارنة مناخ الأعمال في كل من الجزائر و تركيا

2014		ترتيب التقرير 2013		مقياس الإقتراب من الحد الأعلى للأداء
الجزائر	تركيا	الجزائر	تركيا	
93	164	73	159	إنشاء المؤسسات
34	98	67	95	حماية المستثمر ذات الأقلية
86	130	82	126	الحصول على الإئتمان (القروض البنكية)

و يتضح من الجدول عند مقارنة وضع الجزائر بتركيا يعتبر جد متأخر في أغلب المؤشرات الفرعية في السنتين محل الدراسة، ولقد إحتلت الجزائر المرتبة 153 عالميا في مجال سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بينما إحتلت تركيا المرتبة 69 ، ما يعكس عدم تغير المناخ العام للإستثمار رغم الإصلاحات في هذا المجال ، حيث يبقى هذا المناخ مرهقا و معقدا و بيروقراطيا رغم الوعود التي تقدمها السلطات دوريا، كما أن كافة التقييمات المقدمة من طرف الهيئات الدولية سواءا تعلق الأمر بمراحل إنشاء المؤسسات أو الخدمات التي تستفيد منها المؤسسات فإن الجزائر تبقى بعيدة و جد

متأخرة مقارنة بالمقاييس المعتمدة في الدول الأخرى فمثلا من الصعب الحصول على الإئتمان المصرفي في الجزائر نتيجة وجود نظام معلومات غير سليم و البيروقراطية المتفشية ، كذلك الإختلال القائم في محيط الأعمال في الجزائر كتداخل مجال الصلاحيات و الدور السلبي للإدارة البيروقراطية و نقص الفعالية ، كما أن تكلفة إنجاز العقود بمتوسط نسبة مؤية من الديون تقدر بـ 12% في تركيا بينما تقدر في الجزائر بـ 28% في الجزائر

غياب التكوين: يعتبر التكوين المهني كجهاز نظامي تكويني يطالب بتحقيق الإستجابة للحاجة لليد العاملة المؤهلة و هو الطلب المعبر عنه من طرف المؤسسات الإنتاجية و الصناعية و المؤسسات الأخرى لضمان السير الجيد للأعمال في هذه المؤسسات، و نجاح الأداء فيها وقد أهمل التكوين المهني في الجزائر لفترة طويلة على الرغم من توفر العديد من مراكز و معاهد التكوين المهني و المتخصصة في توليد يد عاملة مؤهلة قادرة على تطوير القطاع الصناعي و ظلت علاقات منظومته بسوق العمل الدائمة التغيير ضعيفة جدا و على الرغم من أن مشروع الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر جاء لتدارك بعض نقاط الضعف في الصناعة الجزائرية إلا أنه مازال هناك ضعف كبير و علاقة عكسية ما بين ما توفره الدولة في هذا الجانب و بين توفر اليد العاملة المتخصصة و القادرة على تطوير الصناعة المحلية ، و من جانبها تبقى المؤسسات الإقتصادية في الجزائر تنظر إلى العرض التي تقدمه مراكز التكوين بأنه غير مؤهل وغير قادر على التكيف مع إيقاعات التحولات الإقتصادية التي تشهدها المرحلة ، و أن التكوين المهني لا زال يوفر بشكل رئيس المستويات الدنيا من التكوين بالرغم إستحداث البكالوريا المهنية في إطار الإصلاحات التي أدخلت على النظام الكلي للتربية و التكوين ، و يمكن القول أن تهميش التكوين أدى إلى تدهور وضعية القطاع الصناعي في ظل إزدياد حدة المنافسة الخارجية

من الجانب الآخر نجد أن الحكومة التركية تولي إهتمام كبير بالتكوين المهني و التقني ، حيث تقوم وزارة التربية الوطنية بالعمل المشترك مع رجال الأعمال و النقابات ، حيث من بين المشاريع المنجزة في هذا المجال فتح ثانويات مهنية خاصة في مناطق النشاط بهدف القضاء على البطالة في أوساط الشباب التركي ، و في هذا المنظور و في العام الدراسي 2013/2012 تم فتح 5 ثانويات مهنية في 263 منطقة صناعية ،بالإضافة إلى 24 أخرى في طور الإنجاز ، و هذا ما يساعد على تقريب اليد العاملة المهنية من مراكز العمل و تقوم الدولة بدعم هذا العمل بمنح ما بين 3500 ليرة إلى 5500 ليرة لكل طالب في هذه المدارس ، و بفضل التعاون المشترك بين الوزارة و أصحاب العمل يقوم الطلبة في هذه المدارس بإستعمال المؤسسات في المناطق الصناعية كورشات عمل ، و تقوم هذه المدارس بتكوين مهنيين حسب الإحتياجات الصناعية ، كما أن الشباب المكون يحصل على عمل مباشرة عند إنتهاء مدة التكوين ، في الأخير يمكن القول أن نوعية التكوين و التعليم المهني لها تأثير إيجابي على العمالة من جهة ،من جهة أخرى إن الشخص الذي يحصل على التكوين الجيد هو مرادف إلى العامل ذوكفاءة مهنية ، هذا الأخير ينتج منتوجات ذات نوعية جيدة من أجل زيادة الصادرات التي بدورها ترفع من المداخيل النقدية و هو بدورها يسمح بإنشاء مؤسسات جديدة و خلق مناصب شغل ،من جانب آخر ولتحسين نوعية المدارس العامة غير المكلفة، فقد منحت الحكومة مؤخرأ الجامعات مزيداً من الاستقلالية، وشجعت على إقامة علاقات شراكة خاصة مع قطاع الصناعات.، كما يوجد في تركيا نوع آخر من المدارس المنتجة تسمى بالمدارس الصناعية حيث لعبت دورا هاما في إنعاش صناعة الملابس و المنسوجات في تركيا حيث يصل حجم الصادرات منها في السنوات العشر الأخيرة من 12- 15 مليار دولار و يصل عدد هذه المدارس إلى 347 مدرسة من إجمالي 1473 ثانوية صناعية في جميع الصناعات

، كذلك هناك نوع خاص من الدعم الخاص بأبحاث الصناعة وهو عبارة دعم مالي مباشر لمشروعات توطير التكنولوجيا الجديدة وتطوير العمليات وتحسين الجودة والتغيير البيئي التي يتم تنفيذها من خلال شركات مع الجامعات و يصل الدعم إلى 75% من ميزانية المشروع

3-الرهانات الحالية للصناعة الجزائرية : يتفق جميع المختصين في الشأن الإقتصادي أن الأمن الإقتصادي للبلاد يقضي بتفعيل الإقتصاد خارج المحروقات التي يهيمن حاليا على هيكله الإقتصاد الجزائري و تفعيل دور القطاع الصناعي ليقود النمو الإقتصادي في المستقبل من خلال دعم هذا القطاع في جميع المجالات التي يعاني فيها الركود و ودفع الإنتاج المحلي من خلال مجموعة من الإجراءات التي يجب إتخاذها و من بينها :

-تفعيل الكوادر : لا شك أن للعنصر البشري أهمية كبيرة في عملية التصنيع ، إذ أن الصناعة الحديثة تعتمد على العلم و التقنية لهذا ندرك جيدا بأن توفر اليد العاملة بالكم و بالإجور المنخفضة لا يكون عاملا حاسما لقيام صناعة متطورة ما لم يتم تدريبها و تأهيلها ليكون لديها القدرة على التفهم و السيطرة على الأسس المعقدة للتقنية الحديثة و ذلك من خلال التركيز على رفع مستوى التعليم للقوى العاملة الوطنية ، و هذا يتطلب إحداث مؤسسات التكوين في المهن الصناعية المختلفة ، بهدف تكوين جيل جديد من الكوادر القادرة على المزاوجة بين أساليب و أنماط الإنتاج التقليدية و التقنيات الحديثة بتعزيز تنافسية المنتوج الوطني ، و عليه يجب تنمية الكفاءات و تنمية الموارد البشرية عبر المزيد من العناية بالتكوين المستمر ، إعطاء أولوية خاصة للكنوز البشرية ، دعم الكفاءات المهنية النادرة ، و قد قامت تركيا في هذا المجال بتنمية و تطوير العنصر البشري والاستفادة من الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب وكان من أهم أسرار نجاح تجربة تركيا في التقدم، وهي في ذلك أيضا استفادت من تجربة الدول الأوروبية في التعليم والاعتماد على العنصر البشري المدرب المتعلم، فالحقيقة أنه لا يمكن أن يحدث تقدم صناعي أو اقتصادي بدون العنصر البشري والتقدم يتحقق إذا بدأنا بتعليم البشر الاهتمام بالعلم، لأنه لا يمكن أن يحدث تقدم بدون إنسان واع متعلم ، ليس هذا فقط وإنما إنفاق تركيا على التعليم وصل إلى 28.01% من إجمالي نفقات الحكومة على التعليم محتملة بذلك المركز الثاني عالميا. و 2,82% من الناتج المحلي ، وبفضل تحقيق تحسنا كبيرا في قيمة دليل التنمية البشرية على مدى العقدين الماضيين (في الفترة بين 1985-1990 كان دليل التنمية البشرية هو 0,449% إرتفع هذا المؤشر إلى 0,852% في الفترة بين 2005-2010) أصبح الإقتصاد التركي أكثر اندجا في الإقتصاد العالمي و نجح في إستغلال الفرص التي تتيحها العولمة بزيادة حصتها من الصادرات في الأسواق العالمية. وقد انتعش بصورة مذهلة التعليم المهني في تركيا استجابة للتغيرات الاقتصادية التي شهدتها البلاد والنمو الهائل الذي شهدته القطاعات الصناعية.

- عصرنة أساليب و آليات الإنتاج : حيث أن من الأسباب الحقيقية لأزمة القطاع الصناعي في الجزائر كما يرى الخبراء هو تآكل تجهيزات الإنتاج و خاصة في القطاع العمومي ، و في مسارات الإنتاج التي تنتج عنها منتجات رديئة غير قادرة على منافسة المواد المستوردة ، و قد كشف الإنفتاح التجاري النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية ، لقد أصبحت خسائر الصناعة العمومية لحصتها في السوق مهمة جدا ، إذ قررت الدولة عدم إسعاف الصناعات التحويلة العمومية بسبب إرتفاع فاتورتها و أن تسيير الدولة المباشر للإنتاج تبين أنه غير مجدي و لا فعال و بالتالي فيجب العمل على خصوصية هذه المؤسسات العمومية الذي يعتبر الخيار الأمثل لدعم الصناعة الوطنية .

-توسيع الإستثمارات: عبر تشجيع رجال الأعمال على الإستثمار في القطاع ، كذلك فتح البنوك الباب واسعا أمام القطاع الصناعي من خلال منح التمويل اللازم

- الدعم التكنولوجي و التجديد: إن تطوير القاعدة الإنتاجية يتطلب العمل على التجديد التكنولوجي في الصناعة و الاقتصاد و تجاوز عمليات إستيراد الآلات و معدات الإنتاج التي غالبا ما تتجه إلى إنتاج السلع النهائية ، و قد دأبت المؤسسات الجزائرية على إستيراد التكنولوجيا الجاهزة في ظل إنعدام دور الدولة و المؤسسات المتخصصة في وضع الشروط و مساعدة الشركات على إختيار نوعية التكنولوجيا ذات الكفاءة الإنتاجية العالية و هو ما نتج عنه تحول الجزائر إلى سوق للمنتوجات المستوردة الرديئة و منفي للمعدات الصناعية المستهلكة ، وهو ما يؤثر سلبا على الإنتاج الصناعي ، و يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بضعف إمكانيات البحث و التطوير فيه و التي تتصل بقدرات البحث الأساسي منه و التطبيقي بالذات نتيجة ضعف الاهتمام بالبحوث العلمية والتكنولوجية النظرية منها والعلمية و ضعف الإنفاق عليها ، و ضعف النسبة من هذا الإنفاق عليها إلى إجمالي الإنفاق فيها أو إلى ناتجها القومي، بالإضافة إلى غياب سياسات و إستراتيجيات وطنية الأمر الذي يترتب عليه ضعف النظام الوطني للإبتكار ، و على الرغم من توفر الهيآت الداعمة للقطاع الصناعي في هذا المجال مثل صندوق البحث العلمي و التطوير التكنولوجي بالإضافة إلى مؤسسات أخرى مماثلة إلا أن الوضع مازال بعيد عن الهدف المنشود لربط النشاط الصناعي بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي نظرا لقلّة الدعم المالي في هذا الجانب (تمثل الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر 0,63% من الناتج المحلي ، كما أن الإنفاق على البحث و التطوير لا يتعدى 0,07% من الناتج ما يمثل 0,16مليار دولار حسب إحصائيات 2011، في المقابل فإن الإنفاق على البحث و التطوير في تركيا يمثل 0,7% من الناتج المحلي ما يمثل 6,9مليار دولار) هذا ما أدى إلى قلة الإبتكارات و تدني الوضعية التكنولوجية في الجزائر ، في المقابل نجد أن المؤسسات الصناعية في تركيا تولي إهتمام كبير لجانب الإبتكار و التجديد بمساعدة و دعم الكثير من الهيآت الوطنية و في سبيل المثال تقوم مؤسسة الأبحاث العلمية و التكنولوجية في تركيا بتقديم الدعم للمؤسسات الصناعية و ذلك أثناء فعاليتها في مجال البحث و التطوير و التجديد و التي تستهدف عملية تحويل المعرفة العلمية و التكنولوجية إلى مواد إنتاجية و لتحقيق هذا الهدف تم تكوين برنامج دعم داخل بيئة رئاسة برامج دعم التكنولوجيا و التجديد بمؤسسة الأبحاث العلمية و التكنولوجية في تركيا و برامج الدعم هذه ممثلة أساساً في برنامج دعم مشاريع الأبحاث و التطوير الصناعية (مساعدة الأبحاث و التطوير) ، برنامج دعم مشاريع الأبحاث و التطوير الصناعية الدولية ، برنامج دعم أسواق المشاريع ، برنامج الدعم الأولي للأبحاث و التطوير بالشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم بالإضافة إلى برنامج دعم المبادرات التي تتركز على التكنولوجيا و التجديد و في إطار برامج دعم مشاريع الأبحاث و التطوير، التي قامت بها الشركات في تركيا خلال عام 2008 ، تم تقديم دعم غير مسترجع بقيمة 239 مليون ليرة تركية من مصادر مؤسسة الأبحاث العلمية والتكنولوجية. وبلغت ميزانية برامج الدعم لعام 2009 حوالي 345 مليون ليرة تركية

الخاتمة :

يبقى القطاع الصناعي في الجزائر الخيار الوحيد للدولة للخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات و الهدف الإستراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إلا أنه و في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية و المناخ الإقتصادي العالمي الذي يتسم بشدة المنافسة ، لا بد من إنتهاج هذا القطاع الخيارات و المتطلبات الأساسية لكي يواكب التطورات الحاصلة

على المستوى العالمي لهذا يجب الإستعانة بالتجارب الدولية من أجل تطوير هذا القطاع و جعله البديل المستقبلي للمحروقات كمصدر للدخل لهذا يمكن القول أن الصناعة في الجزائر تحتاج إلى جهود متعددة من الحكومة لتوجيه مسارها و رعايتها حتى تنمو و تزدهر و تساهم بفعالية في رسم ملامح الإقتصاد الجزائري و عليه :

1- يجب على الحكومة إنتهاج سياسة متكاملة تؤدي إلى تحديث الوحدات الإنتاجية ورفع كفاءتها الإنتاجية من خلال دعم هذا القطاع بكل الوسائل اللازمة

2- يجب على الحكومة التفكير جديا بالإقتداء بتجربة تركيا في مجال التحديث الصناعي للإرتقاء بالصناعة في الجزائر إلى المستوى المرموق

3- يجب على المؤسسات الصناعية في الجزائر الخاصة و العامة منها على حد سواء الإهتمام بالإستثمار في رأس المال البشري حتى تتمكن العناصر البشرية لهذه المؤسسات من أداء دورها بفعالية في تطوير مؤسساتهم بما يتماشى وظروف البيئة الخارجية

4- يجب على الشركات الجزائرية أن تزيد من إهتمامها بالبحث والتطوير ودراسة الأسواق التصديرية بصورة أكثر دقة وبطريقة علمية، لذلك على الشركات القيام ببرامج لتدريب العمال ومساعدتهم في عملية البحث والتطوير عن طريق استخدام الشركة لأحدث التكنولوجيات المتوفرة وتوفير الظروف المناسبة لذلك ، كذلك الإهتمام بالتكوين الذي يعتبر أحسن الآليات لتحسين جودة المنتوجات المحلية و بالتالي تحسين أداء المؤسسات بصفة عامة

الهوامش

1- شريف غياط ، التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 24 العددالأول 2008

2- صالح صالحى ،التكوين المهني بين خصوصية العرض و منطلق الطلب ،مجلة بحوث إقتصادية عربية العادان 61-62 شتاء ربيع 2013

3- بودلال على ، الإبداع و الابتكار التكنولوجي كإستراتيجية تنافسية للمؤسسات الصناعية في الدول العربية ،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية

4- كمال العياشي ، دور نظرية الأورز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري ، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية العدد السادس ، ديسمبر 2009

5- قوريش نصيرة ، أبعاد و توجهات إستراتيجية إعاش الصناعة في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الشلف العدد 5

6- مؤتمر العمل العربي ، الدورة الثامنة و الثلاثون ، المنشآت الصغيرة و المتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل ، القاهرة جمهورية مصر العربية 22-23 ماي 2011

7- سفيان بن عبد العزيز، دعم و تطوير القطاع الخاص كألية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات ، مجلة بحوث إقتصادية عربية العادان 61-62 شتاء ربيع 2013

8 -organisation mondiale du commerce , examen des politiques commerciales , rapport de la turquie , 17 janvier 2012

9-Chambre de commerce et industrie turc ;dossier d'inscription mission turquie2008

10- www.invest.tr , turkish financial services , industry report

11-Rémi bourgeot ,Reperes sur la turquie n°5 ; le modèle économique turc entre succès et écueils réurgents , actuelles de centre indépendant de recherche d'information et de débat